مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: الثامن العدد: الثاني/ ديسمبر-2021
ص 556 - 577
OEB Univ. Publish. Co.

أثر تعويضات التأمين الفلاحي على مردودية الإنتاج النباتي والحيواني
-دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المسيلة-

The impact of agricultural insurance indemnities on the profitability of plant and animal production
-A case study of the regional fund for agricultural cooperation in the wilaya of M'sila-

مريم ديلمي[1]، طلال زغبة[2]*

[1] مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، (الجزائر)،
meryem.dilmi@univ-msila.dz

[2] مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، (الجزائر)، talal.zeghba@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/30 تاريخ قبول النشر: 2021/11/18 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص: يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات التي تحظى بأهمية بالغة نظرا للدور الكبير الذي يؤديه لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، وفي سبيل تعزيز تطويره وتنميته تعتمد الجزائر رؤية جديدة قائمة على توسيع فئة الفلاحين المستهدفة بالتأمين لحمايتهم من مخاطر الكوارث في ظل التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، تركزت مشكلة الدراسة في معرفة أثر تعويضات التأمين الفلاحي على مردودية الإنتاج النباتي والحيواني بولاية المسيلة من خلال التطرق إلى الدور الذي يقوم به الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة، وإبراز أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه الفلاحين، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين التأمين الفلاحي وإنتاجية القطاع الفلاحي، وأن التامين الفلاحي يعمل على تقليل المخاطر التي يواجهها القطاع الفلاحي.

الكلمات مفتاحية: تأمين فلاحي، منتجات التأمين، تعويضات التأمين.

تصنيف JEL : G22، O13، Q18.

Abstract: The agricultural sector is a sector of a great importance, due to the capital role that it plays in achieving economic development objectives and food safety. To consolidate and develop this sector, Algeria has adopted a new vision based on the widening of the class of farmers targeted by agricultural insurance products in order to protect them from risk disasters that arise from climate changes that the world is witnessing, The study problem focused on analyzing the impact of agricultural insurance indemnities on the profitability of plant and animal production, highlighting the most important obstacles and problems facing farmers. The study concluded that there exists a positive relationship between agricultural insurance and the productivity of the agricultural sector ,and that agricultural insurance helps to reduce the risks of this sector.

Keywords: Agricultural insurance; insurance products; insurance indemnities.

Jel Classification Codes: G22 ،O13، Q18.

***المؤلف المرسل:** طلال زغبة

1. مقدمة:

يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات في الجزائر، نظرا لتميزه بعدة خصائص منها الطبيعية (كاختلاف المناخ ونوعية التربة وكذا تضاريسها) أو الخصائص التي تفرضها الطبيعة القانونية للأراضي الفلاحية وآليات الدعم والرقابة عليها، إذ يحظى قطاع الفلاحة بأهمية بالغة من قبل الدولة نظرا لدوره الهام في التنمية الاقتصادية وفي توفير الأمن الغذائي، وقد تجسدت هذه الأهمية عبر مجموعة من الإصلاحات من خلال تبني سياسات فلاحية بدءا من التسيير الذاتي إلى غاية برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وذلك بناء على القانون التوجيهي الصادر في أوت 2008 من أجل تمكين قطاع الفلاحة من المساهمة الفعالة في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة.

يتميز الانتاج الفلاحي في الجزائر بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية واختلاف طبيعة المناخ عبر التراب الوطني، حيث ينقسم الإنتاج إلى قسمين: إنتاج نباتي وإنتاج حيواني، إذ تقدر المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر بحوالي 84146.7 كم^2، منها 40068.8 كم^2 تعتبر مساحة مطرية، أما المساحة المروية فتقدر بحوالي 8347.8 كم^2، كما تقدر مساحة المراعي بحوالي 328372.3 كم^2 أما مساحة الغابات فهي تقدر بحوالي 42163.8 كم^2، ويتأثر قطاع الفلاحة في الجزائر تأثرا كبيرا بالعوامل المناخية وغيرها من المخاطر التي تضر بالمردودية العام للإنتاج الفلاحي.

وفي هذا الإطار تبرز أهمية التأمين الفلاحي الذي من شأنه جبر الأضرار والتخفيف من حدة الخسائر الناتجة عن المخاطر والكوارث التي يعرفها القطاع الفلاحي ويتعرض لها كل دورة فلاحية، وذلك من خلال الضمانات والحماية التأمينية التي يوفرها للفلاح لمواصلة نشاطه وتوسيع استثماره، وبالرغم من أهمية التأمين في ضمان الطاقة الاستثمارية للفلاح وتثبيت دخله إلا أنه لم يشهد إقبالا بالقدر الكافي، ويعود تاريخ التأمين الفلاحي في الجزائر إلى سنة 1907 م حيث أنشأت السلطات الفرنسية الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي، وفي عام 1972 قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والذي يعد رائد في مجال التأمينات الفلاحية، حيث يقدم خدماته من خلال شبكاته الموزعة عبر التراب الوطني والمتكونة من 67 صندوق جهوي، مما سمح للصندوق بتعزيز مكانته باعتباره مؤمنا استشاريا تعاضديا يجعل من المستثمر الفلاحي أولى اهتماماته وأساس نشاطه.

1.1. الإشكالية

تعتبر ولاية المسيلة من الولايات التي تتميز بطابعها الفلاحي باعتبارها منطقة سهبية ذات طابع فلاحي رعوي، تتربع على أراضي فلاحية تقدر مساحتها بـ 1646.890 هكتار أي ما يقارب 91% من إجمالي المساحة الكلية للولاية، وهذا ما يجعلها من أهم ولايات الوطن التي تساهم في الإنتاج الفلاحي وذلك باعتبارها قطبا لإنتاج اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء، والخضروات المبكرة ...الخ.

يتأثر الإنتاج الفلاحي في ولاية المسيلة كباقي ولايات الوطن بعدة عوامل أهمها العوامل الطبيعية (المناخ) ما يجعله عرضة لعدة مخاطر من شأنها أن تؤثر سلبا على المردودية الفلاحية للولاية، لتأتي أهمية التأمين الفلاحي في التقليل من حدة الخسائر الناتجة عن تلك المخاطر، وهذا ما يسعى إليه الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة لتحقيقه من خلال الضمانات والتعويضات التي يمنحها للفلاحين، مما يساهم في الرفع من مردودية الانتاج بنوعيه النباتي والحيواني للولاية.

مما سبق نطرح السؤال الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة تعويضات التأمين الفلاحي في الرفع من مردودية الإنتاج النباتي والحيواني بولاية المسيلة؟

من خلال هذا السؤال الجوهري نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين تعويضات التأمين الفلاحي والإنتاج النباتي؟
- هل توجد علاقة بين تعويضات التأمين الفلاحي والإنتاج الحيواني؟
- هل هناك أثر لتعويضات التأمين الفلاحي على مردودية الإنتاج الفلاحي؟
- ما مدى مساهمة التأمين الفلاحي في إدارة المخاطر التي يتعرض لها القطاع الفلاحي؟

2.1. الفرضيات

للإجابة على الاسئلة الفرعية للدراسة نضع الفرضيات التالية:

- توجد علاقة طردية بين تعويضات التأمين الفلاحي والإنتاج النباتي؛
- توجد علاقة طردية بين تعويضات التأمين الفلاحي والإنتاج الحيواني؛
- هناك أثر إيجابي لتعويضات التأمين الفلاحي على مردودية الإنتاج الفلاحي؛
- يساهم التأمين الفلاحي في إدارة المخاطر التي يتعرض لها القطاع الفلاحي.

3.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج نشاطا مهما والمتمثل في التأمين الفلاحي الذي له أثر كبير في النهوض بالقطاع الفلاحي في ولاية المسيلة بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، محاولين من خلال هذه الدراسة إعطاء صورة واضحة لهذا النوع من التأمين وتبيان مكانته وأهميته في دعم القطاع الفلاحي للولاية، وذلك من خلال التعويضات التي يوفرها في هذا المجال والتي تؤثر على المردودية الإنتاجية للقطاع.

4.1. أهداف الدراسة

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية.

- عرض وتقديم واقع قطاع الفلاحة في ولاية المسيلة؛
- الوقوف على واقع التأمين الفلاحي في ولاية المسيلة؛
- بيان أهمية التأمين الفلاحي في تغطية الخسائر التي من الممكن أن يتعرض لها الفلاحون؛
- التعرف على الدور الذي يلعبه التأمين الفلاحي ومدى مساهمته في الرفع من مردودية الإنتاج النباتي والحيواني لولاية المسيلة وذلك من خلال التعويضات التي يمنحها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالولاية في هذا المجال.

5.1. منهج الدراسة

بغية الإجابة على السؤال الرئيس واختبار صحة الفرضيات الموضوعة، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي بالرجوع إلى الأدبيات المكتوبة عن التأمين الفلاحي من خلال وصف وتحليل تطور نشاط التأمين والفلاحة، والمنهج الاستنباطي في معالجة البيانات التي تم جمعها من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ومديرية المصالح الفلاحية بولاية المسيلة للوصول إلى هدف الدراسة.

6.1. الدراسات السابقة

هدفت الدراسة الحالية إلى تلخيص الدراسات السابقة لمعرفة ما توصلت إليه بخصوص العلاقة بين تعويضات التأمين الفلاحي ومردودية قطاع الفلاحة والتي تمثلت في:

- دراسة قريشي العيد، 2017، بعنوان: "**مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر**"، مقال نشر في مجلة "الدراسات الاقتصادية والمالية"، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 01، 2017، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية ودور التأمين التعاوني في تغطية خسائر القطاع الفلاحي بالجزائر وتحقيق التنمية الاقتصادية، ونظرا لهذا الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع بادرت الدولة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز هذه المكانة، تمثلت في الاعتماد على مبدأ التعاون الفلاحي لتعويض الفلاحين أثناء تعرض منتجاتهم الفلاحية من محاصيل زراعية وثروة حيوانية لأخطار تقلبات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية، وأظهرت الدراسة أن للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الدور البارز في تأمين القطاع الفلاحي والمساهمة في تعويض الخسائر التي يتعرض لها الفلاحون أثناء مزاولتهم لنشاطهم ألفلاحي.
- دراسة مليزي محمد الأمين، 2015، بعنوان: "**دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي – دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف**–"، دراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2015/2014، حيث كان الهدف الأساسي من هذا العمل هو البحث في إمكانية تأثير التأمين المصغر على النشاط الفلاحي لدى مجموعة من المستثمرات الفلاحية في ولاية سطيف، وقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على الاستبيان كأداة أساسية، وللتمكن من الحصول على نتائج ذات دلالة تم اعتماد الأسلوب الإحصائي من خلال جملة من المؤشرات على غرار: التكرارات، معاملات الارتباط...، وقد توصلت الدراسة إلى تحقيق الفرضيات، حيث اتضح أن هناك استعدادات مقبولة لدى العينة المدروسة من المستثمرات فيما يخص إدراكهم للدور الكبير الذي يلعبه التأمين المصغر.

للإجابة على الإشكالية المطروحة للدراسة الحالية، ومن ثم اختبار صحة الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تتضمن النتائج المتوصل إليها، مدعومة بتوصيات متعلقة بموضوع الدراسة، هه المحاور هي:

- واقع قطاع الفلاحة بولاية المسيلة؛

- واقع التأمين الفلاحي بولاية المسيلة؛
- دراسة أثر تعويضات التأمين الفلاحي على مردودية الإنتاج النباتي والحيواني بولاية المسيلة.

2. واقع قطاع الفلاحة بولاية المسيلة:

1.2 لمحة عن قطاع الفلاحة بولاية المسيلة:

تقع ولاية المسيلة بين الأطلسين التلي والصحراوي حيث تتميز بمناخ شبه جاف لا يتعدى متوسط تساقط الأمطار 200 ملم في السنة مع درجة حرارة مرتفعة صيفا ومنخفضة شتاء (بومخاوف و كموش ، 2018، صفحة 8)، وتعتبر ولاية المسيلة ولاية سهبية ذات طابع فلاحي رعوي، تتربع على مساحة إجمالية 1.817.500 هكتار. وتتميز بثلاثة مناطق طبيعية هي:

- منطقة رعوية: تقدر بـ 1.090.500 هكتار؛
- منطقة السهول: تقدر بـ 527.075 هكتار؛
- منطقة جبلية: 199.925 هكتار.

الشكل 1: المناطق الطبيعية لولاية المسيلة

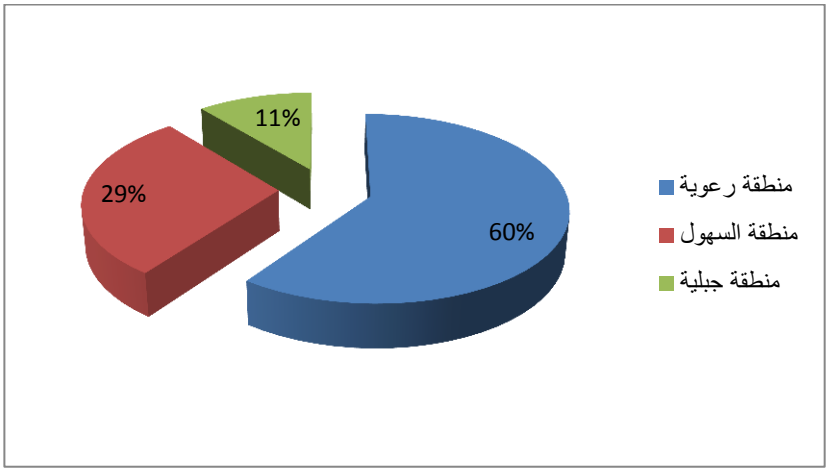

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية بولاية المسيلة

يتضح لنا من خلال الشكل أن المناطق الرعوية تمثل الجزء الأكبر من إجمالي المساحة لولاية المسيلة ممثلة بذلك ما نسبة 60%، إذ يمكن استغلال هذه الاراضي في تربية المواشي. أما فيما يخص منطقة السهول فقد قدرت مساحتها بـ 29% من المساحة

الكلية، وهي تخصص لزراعة المحاصيل الحقلية والخضروات بالإضافة إلى الأشجار المثمرة وتربية الأبقار. لتمثل 11% المتبقية من إجمالي المساحة، المناطق الجبلية ونجد بها أشجار الزيتون والأشجار الغابية، ويمكن استغلالها في تربية المواشي والنحل.. وغيرها.

2.2 توزيع الأراضي بولاية المسيلة:

الموقع الجغرافي لولاية المسيلة جعلها تتميز بطابعها الزراعي والرعوي، فهي بذلك ولاية فلاحية بامتياز يظهر ذلك من خلال طبيعة الأراضي التالية:

- **الأراضي الفلاحية:** وهي تعتبر أساس العملية الإنتاجية في الفلاحة بجانبيها النباتي والحيواني، وهي تمثل ما قيمته 91% من إجمالي المساحة الكلية للولاية بما يقدر بـ 1646.890 هكتار، والجدول التالي يوضح توزيع هذه الأراضي على النحو التالي:

الجدول 1: توزيع الأراضي الفلاحية لولاية المسيلة

البيان	المساحة (هكتار)	النسبة
▪ **المساحة الصالحة للزراعة:**	277.592	%17
– المساحة المسقية	50.237	%18
– المساحة غير المسقية	227.355	%82
▪ **الأراضي غير صالحة للزراعة:**	1.369.298	%83
– مراعي الحلفاء	1.229.798	%90
– الغابات	139.500	%10
إجمالي الأراضي الفلاحية	1.646.890	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية بولاية المسيلة.

من خلال الجدول (01) أعلاه، نجد أن المساحة الصالحة للزراعة قد بلغت 277.592 هكتار وهو ما يمثل 17% من إجمالي الأراضي الفلاحية للولاية، منها 18% تمثل الأراضي المسقية بما يقدر بـ 50.237 هكتار، بينما تقدر نسبة الأراضي غير المسقية 82% أي 227.355 هكتار، وهي نسبة كبيرة جدا مقارنة بمساحة الأراضي المسقية، ويعتبر هذا من بين المشاكل والتحديات التي تواجه هذه الأراضي مما تجعلها

أكثر عرضة للمخاطر وهذا ما يؤثر سلبا على مردوديتها، أما فيما يخص المساحة غير الصالحة للزراعة فهي تمثل حصة الأسد من إجمالي الاراضي الفلاحية بنسبة 83% أي بما يعادل 1.369.298 هكتار، منها 90% تمثل مراعي الحلفاء وهو ما يخلق فرص للاستثمار في القطاع الفلاحي (الإنتاج الحيواني) في الولاية، أما الغابات فقد قدرت بـ 10% من إجمالي الاراضي غير الصالحة للزراعة.

- **الأراضي غير مخصصة للفلاحة:** تمثل الجزء الأقل مقارنة بالمساحة المخصصة للفلاحة إذ بلغت 170.610 هكتار أي ما يمثل 9% من مساحة الولاية.

3.2 الإنتاج الفلاحي الحيواني والنباتي بولاية المسيلة:

تعتبر ولاية المسيلة من أهم الولايات التي تساهم في تحقيق الإنتاج الفلاحي كونها تتميز بطابعها الرعوية بالدرجة الأولى، واعتبارها قطبا هام لإنتاج اللحوم البيضاء والحمراء والخضروات (المبكرة) بالإضافة إلى الزيتون، وفي هذا المحور سنتطرق الى واقع الإنتاج الفلاحي في الولاية من خلال التطرق إلى كل من الإنتاج النباتي والحيواني.

- **الإنتاج الحيواني:**

يمكن إبراز تطور الانتاجي الحيواني لولاية المسيلة للفترة (2011-2020) من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: تطور الإنتاج الحيواني لولاية المسيلة (2011-2020)

السنوات	حجم الانتاج						
	اللحوم الحمراء (قنطار)	اللحوم البيضاء (قنطار)	الحليب (لتر)	البيض (1000 وحدة)	العسل (كلغ)	الصوف (قنطار)	إجمالي الانتاج الحيواني
2011	229.000	120.000	49.700	51.800	690	25.000	476 190,00
2012	237.810	124.300	53.717	54.800	710	26.400	497 737,00
2013	241.200	124.810	56.455	70.075	600	27.000	520 140,00
2014	255.000	117.460	66.495	95.756	580	27.100	562 391,00
2015	274.334	132.395	71.650	105.780	625	27.370	612 154,00
2016	277.585	138.000	68.920	138.800	518	27.410	651 233,00
2017	285.000	107.000	71.500	150.000	325	27.500	641 325,00
2018	287.000	91.200	77.752	165.000	375	27.550	648 877,00
2019	289.000	116.000	79.000	157.000	448	27.380	668 828,00
2020	292.000	110.800	80.240	169.500	290	27.430	680 260,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية بولاية المسيلة.

من الجدول (2) أعلاه نلاحظ، أن اللحوم الحمراء قد عرفت تطورا مستمر خلال فترة الدراسة إذ سجلت عام 2011 ما يعادل 229.000 قنطار لتصل إلى 292.000 قنطار كأكبر قيمة لها عام 2020، في حين تم تسجيل في شعبة اللحوم البيضاء أكبر قيمة في السنوات الأولى من فترة الدراسة عام 2016 بقيمة 138.000 قنطار لتشهد تراجع ملحوظ سنة 2018 بما يقدر بـ 91.200 قنطار، ليرتفع بعدها الى 110.800 قنطار عام 2020، أما فيما يخص شعبة الحليب فقد عرفت تزايدا مستمرا مسجلة بذلك ما يعادل 80.240 لتر سنة 2020 بينما كان 49.700 لتر سنة 2011، أما بالنسبة لشعبة البيض فقد عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظ خلال سنوات الدراسة من 51.800 وحدة وصولا الى169.500 وحدة في سنتي 2011 و2020 على التوالي، كما نلاحظ أن شعبة العسل قد سجلت أكبر قيمة لها عام 2012 بما يقارب 710 في حين كانت أقل قيمة لها 290 عام 2020، أما فيما يخص شعبة الصوف فقد عرفت ثباتا نسبيا خلال فترة الدراسة مسجلة أكبر قيمة لها عام 2018 بما يعادل 27.550 قنطار.

- **الانتاج النباتي:**

يمكن إبراز تطور الإنتاجي النباتي لولاية المسيلة للفترة (2011-2020) من خلال الجدول التالي:

الجدول 3: تطور الإنتاج النباتي لولاية المسيلة (2011-2020)

سنوات	حجم الإنتاج					
	الحبوب	الأعلاف	الخضروات	الفواكه	الزيتون	إجمالي الإنتاج النباتي
2011	308.000	950.000	2.402.950	800.000	62.400	4 523 350,00
2012	440.000	995.000	2.470.000	807.000	75.000	4 787 000,00
2013	283.240	1.050.000	2.570.310	823.500	81.000	4 808 050,00
2014	174.140	1.131.450	2.470.150	530.300	63.000	4 369 040,00
2015	199.420	1.255.600	2.780.000	784.520	108.292	5 127 832,00
2016	325.200	1.278.400	2.829.000	852.930	111.270	5 396 800,00
2017	397.800	1.410.000	2.788.000	684.380	150.370	5 430 550,00
2018	460.870	1.430.000	2.512.000	462.095	168.370	5 033 335,00
2019	729.175	1.470.000	2.442.000	325.713	173.215	5 140 103,00
2020	889.876	1.520.000	2.345.000	365.183	168.975	5 289 034,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية بولاية المسيلة.

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول (3) أن إنتاج الحبوب لولاية المسيلة قد عرف تذبذبا في السنوات الأولى من فترة الدراسة ففي عام 2011 قد بلغ 308.000 ليرتفع في العام الموالي إلى 440.000 ثم عرف تراجعا ليصل إلى 199.420 كأقل قيمة له عام 2015، في حين تم تسجيل ما يقدر بـ 889.876 كأعلى قيمة له عام 2020، في حين شهدت شعبة الأعلاف تزايدا مستمرا إذ سجلت أعلى قيمة لها عام 2020 بما يعادل 1.520.000، بينما تم تسجيل أقل قيمة للخضروات عام 2011 بما يقدر بـ 2.402.950 لترتفع بعدها في السنوات اللاحقة وصولا الى 2.829.000 أكبر قيمة وذلك عام 2016، لتعرف تراجعا مستمرا في السنوات الأخيرة مسجلة بذلك 2.345.000 عام 2020، أما فيما يخص شعبة الزيتون فقد عرفت تزايدا مستمرا لترتفع في عام 2019 إلى ما يقدر بـ 173.215 كأعلى قيمة لها، في حين شهدت شعبة الفواكه ارتفاعا في

السنوات الأولي مسجلة أعلى قيمة لها في عام 2016 بما يعادل 852.930 لتتراجع في السنوات الأخيرة مسجلة بذلك 325.713 كأقل قيمة في عام 2019.

3. واقع التأمين الفلاحي بولاية المسيلة:

1.3 لمحة عن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة:

تأسس بتاريخ 1992/01/04 برأس مال قدره 100 مليون سنتيم، يقع مقره الرئيسي وسط مدينة المسيلة (الحي الإداري)، يتكون من 22 مكتب محلي يغطي جميع دوائر الولاية، ويضم 6757 مشتركا والشكل الموالي الهيكل التنظيمي للصندوق:

الشكل 2: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

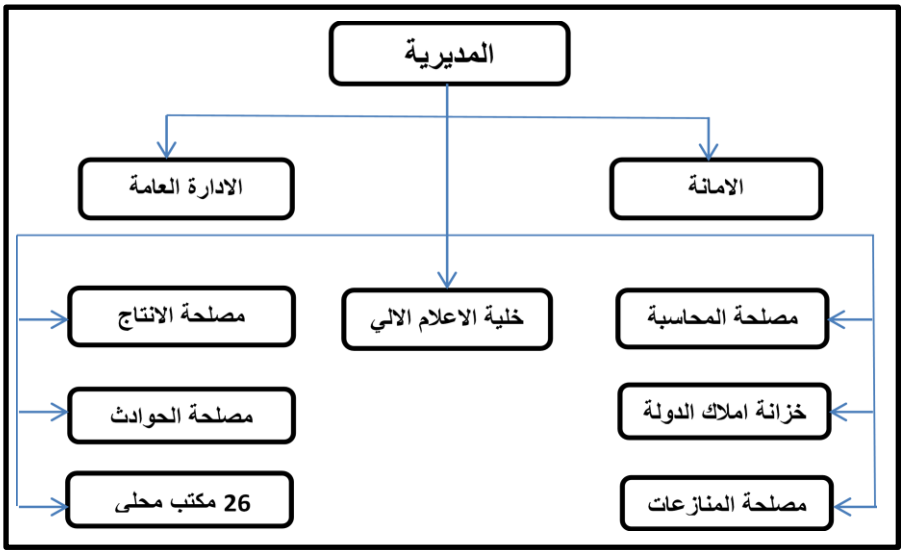

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المسيلة.

2.3 الضمانات المقدمة من طرف الصندوق:

- **التأمين ضد البرد:** يغطي عقد التأمين خسائر الكمية الناتجة عن وقوع البرد على المحاصيل (فواكه مثلا) أو على النبات (حبوب، خضر، علف، ...) أو على البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحاصيل) (طاهري ، 2011، صفحة 380).
- **التأمين ضد العواصف:** تضمن شركة التأمين الأضرار أو الخسائر الكمية التي تسببها الرياح القوية كالتي تؤدي إلى اتلاف جزئي أو كلي للنباتات، الأشجار

المثمرة، النخيل، الكروم، البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحاصيل)، والمشاتل...الخ (قريشي ، 2017، صفحة 277).

- **التأمين ضد الفيضانات:** يضمن مقدار الخسارة في الكمية الناجمة عن تضرر النباتات، الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البطاطا، البيوت البلاستيكية، وكذا المشاتل نتيجة اجتياح المياه الطوفانية لها، أو تسرب في القنوات التحت أرضية، أو قنوات صرف المياه، أو فيضان مياه البحر والأنهار، الينابيع، البرك والبحيرات (عماري و عامر، 2014، صفحة 5).
- **التأمين ضد الجليد:** يغطي عقد التأمين الخسائر الكمية الناجمة عن تغير كثافة عامل طبيعي يسببه سقوط الجليد على أجزاء النباتات والأشجار المثمرة، والمشاتل (طاهري ، 2011، صفحة 380).
- **التأمين ضد الثلج:** يغطي هذا العقد الخسائر الكمية الناجمة عن انهيار أسقف البيوت البلاستيكية نتيجة تراكم الثلج عليها، مما يؤدي إلى تضرر المحاصيل (قريشي ، 2017، صفحة 276).
- **التأمين ضد السيروكو:** يغطي عقد التأمين خسائر الكمية الناتجة عن هبوب الرياح الساخنة والجافة والتي تصيب أجزاء النباتات فوق الأرض، والاشجار المثمرة (طاهري ، 2011، صفحة 380).
- **التأمين ضد الأمطار:** يغطي هذا العقد الخسائر الكمية الناجمة عن سقوط الأمطار على التمور الناضجة وبالتالي الإضرار بها (عماري و عامر، 2014، صفحة 6).
- **التأمين ضد الشمس:** يغطي هذا العقد الخسائر الكمية الناجمة عن التأثير السلبي لأشعة الشمس على أوراق الاشجار المثمرة والكروم مما يؤدي إلى احتراقها (قريشي ، 2017، صفحة 276).
- **التأمين ضد هلاك الحيوانات:** يضمن المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو عن حوادث أو أمراض. يسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية أو تحديدا للأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن (شركة التأمين) (الجريدة الرسمية ، 1995).

- **التأمين الشامل للدواجن:** الضمان يغطي الوفيات الناتجة عن الأمراض والتسمم، وأوامر الذبح من السلطات العمومية أو شركة التأمين (عماري و عامر، 2014، صفحة 6).

3.3 تطور رقم اعمال التأمين الفلاحي لدى الصندوق:

وطنيا حقق الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خلال عام 2020 نتيجة مربحة صافية بـ 1,8 مليار دج، بارتفاع نسبته 50 بالمائة مقارنة بـ 2019، حيث تجاوزت قيمة الاشتراكات في التأمينات الفلاحية 1,7 مليار دج في 2020، أما على المستوى المحلي بولاية المسيلة فإن رقم الأعمال المحقق عرف تذبذبا كان فيها للتأمين على المنتجات الحيوانية النصيب الأكبر من التأمين على المنتجات النباتية كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل 3: تطور تامين الإنتاج النباتي والحيواني بولاية المسيلة (2011-2020)

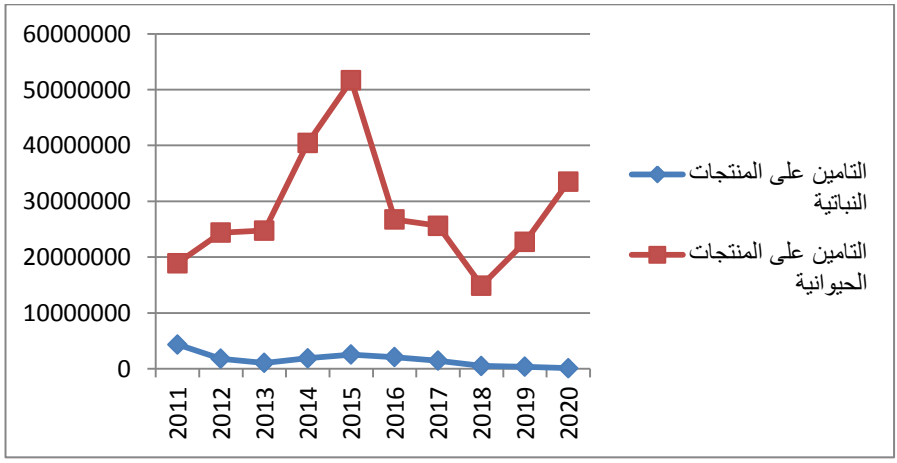

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المسيلة.

نلاحظ من خلال الشكل (3) أعلاه أن رقم الأعمال المحقق من خلال التأمين على المنتجات النباتية؛ أنه في سنة 2011 تم تسجيل أعلى قيمة له تقدر بـ 4,368,940.53، لينخفض بعدها في السنوات الموالية وصلا إلى 1,456,358.53 وذلك سنة 2017 و109,265.08 كأقل قيمة سنة 2020، أما فيما يخص رقم الأعمال المحقق من خلال التأمين على المنتجات الحيوانية فقط عرف تزايد مستمر في السنوات الأولى من فترة الدراسة مسجلا أعلى قيمته له عام 2015 بما يعادل 51683580.31،

لتشهد بعد ذلك انخفاضا بلغ أقل قيمة له 14912182.27 وذلك عام 2018، لترتفع في السنوات الموالية إلى ما يقارب 22722732.96 و33494596.07 في 2019 و2020 على التوالي.

4.3 تعويضات التأمين الفلاحي المقدمة من قبل الصندوق:

تمكن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في فترة وجيزة من تجسيد دوره الجوهري كمؤمن استشاري للجوارية، وذلك بمشاركته في أعمال تضامنية لفائدة زبائنه، والمساهمة الفعالة في مختلف الأعمال لدعم الفلاحين، من خلال التعويضات المقدمة لفائدة الفلاحين عبر الوطن عن الأضرار الناجمة عن مختلف الأمراض والأوبئة والتغيرات المناخية، والجدول الموالي يوضح قيمة التعويضات المقدمة للفلاحين المتضررين بولاية المسيلة.

الجدول 4: تعويضات تأمين الإنتاج النباتي والحيواني بولاية المسيلة (2011-2020)

السنوات	تعويضات التأمين النباتي		تعويضات التأمين الحيواني		إجمالي التعويضات
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	
2011	605 175,14	%0.6	3 601 907,00	%3.6	4 207 082,14
2012	738 405,41	%0.5	11 277 669,54	%7.7	12 016 074,95
2013	-	-	20 291 550,80	%12.4	20 291 550,80
2014	-	-	27 203 567,31	%11.8	27 203 567,31
2015	-	-	48 373 292,18	%16.6	48 373 292,18
2016	-	-	28 023 580,10	%11.4	28 023 580,10
2017	-	-	11 206 387,07	%4.1	11 206 387,07
2018	-	-	21 748 239,69	%7.9	21 748 239,69
2019	262 369,60	%0.1	14 063 392,53	%5.4	14 325 762,13
2020	-	-	56 619 764,36	%25.6	56 619 764,36

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المسيلة.

نلاحظ من خلال المعطيات الموضحة في الجدول (4) أعلاه أن التعويضات الخاصة بالتأمين على المنتجات الحيوانية تمثل نسبة عالية من إجمالي التعويضات التي دفعها الصندوق (crma) بولاية المسيلة، إذا ما تم مقارنتها بالتعويضات الخاصة بالتأمين على المنتجات النباتية، إذ نلاحظ أن التعويضات الخاصة بالتأمين على المنتجات

الحيوانية قد عرفت تزايدا في السنوات الأولى ففي عام 2011 سجلت ما قيمته 3.6% لتصل في عام 2015 إلى ما يعادل 16.6% من مجمل التعويضات، لتشهد بعد ذلك تراجعا في السنوات اللاحقة حيث سجلت في عام 2016 ما نسبته 11.4% وفي عام 2017 ما نسبته 4.1%، أما في السنوات الأخيرة فقد عرفت تزايد بنسبة 7.9% و5.4% في عامي 2018 و2019 على التوالي، أما في عام 2020 فقد سجلت التعويضات أعلى قيمة لها بما يقارب 25.6% من إجمالي التعويضات، أما فيما يخص التعويضات الخاصة بالتأمين على المنتجات النباتية فكانت أعلى نسبة لها هي 0.6% وذلك عام 2011 أما في العام الموالي فقد قدرت بـ 0.5% من إجمالي التعويضات، لتسجل أقل نسبة عام 2019 بما يعادل 0.1%، أما بالنسبة لباقي السنوات فلم يتم تقديم أي تعويضات وذلك لعدم حدوث مخاطر فيما يخص المنتجات النباتية، مما سبق يمكن القول أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بولاية المسيلة قد دفع تعويضات أكبر في مجال التأمين على المنتجات الحيوانية خلال سنوات الدراسة مقارنة بالتعويضات التي تم دفعها في مجال التأمين على المنتجات النباتية، وهذا ما يدل على أن المخاطر التي تعرض لها القطاع الفلاحي للولاية مس الجانب الحيواني أكثر من النباتي.

4. الدراسة القياسية للعلاقة بين تعويضات التأمين الفلاحي ومردودية الانتاج الفلاحي:

1.4 تقديم المتغيرات ودراسة الاستقرارية:

لغرض دراسة العلاقة بين تعويضات التأمين الفلاحي ومردودية الإنتاج النباتي والحيواني، قمنا باستخدام بيانات سنوية تم جمعها من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ومديرية المصالح الفلاحية بولاية المسيلة، وذلك عن الفترة (2011-2020).

أ- تقديم متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسات في ما يلي:

PRO: مردودية الإنتاج الفلاحي تمثل مجموع الإنتاج النباتي والحيواني الذي تم تحقيقه خلال الفترة 2011-2020، حيث أن الإنتاج الحيواني يشمل مردودية إنتاج اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والحليب والبيض والعسل والصوف، أما الإنتاج النباتي فيتمثل في مردودية إنتاج الحبوب والأعلاف والخضروات والفواكه كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل 4: تطور مردودية الانتاج الفلاحي بولاية المسيلة (2011-2020)

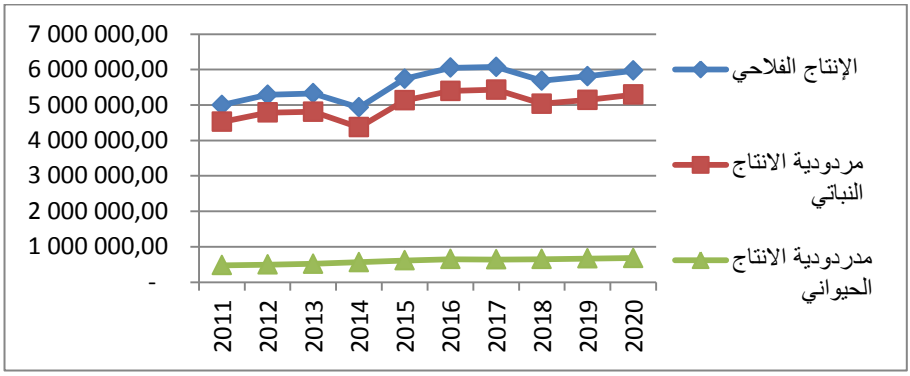

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعطيات السابقة الذكر.

من الشكل البياني نلاحظ أن الانتاج النباتي يغلب على الإنتاج الحيواني خلال فترة الدراسة وذلك راجع لعدم تنوع الإنتاج الفلاحي وارتباطه فقط بإنتاج الماشية المعرفة بالمنطقة.

IND: التعويضات هي المبلغ الذي يدفعه الصندوق بموجب عقد التأمين والذي يخصصه الصندوق أو يحدده لدعم المزارع في حالة الكوارث الطبيعية أو غيرها من الأخطار، والشكل الآتي يوضح تطور قيمة التعويضات تأمين شعبتي النباتي والحيواني:

الشكل 5: تطور تعويضات تامين الانتاج الفلاحي بولاية المسيلة (2011-2020)

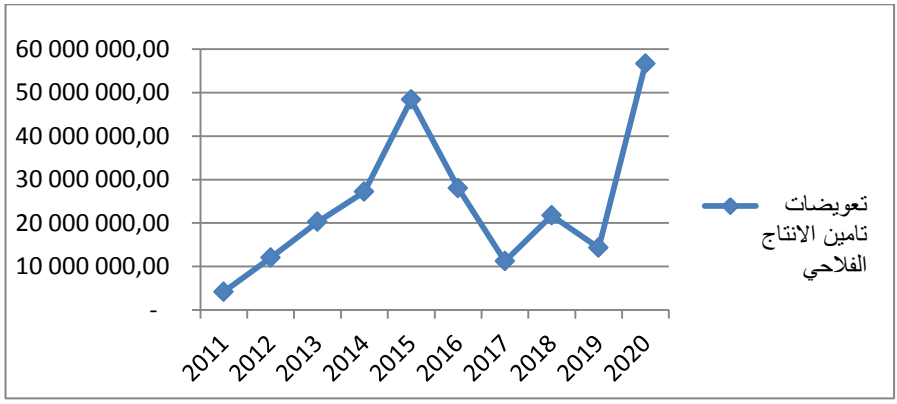

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعطيات السابقة الذكر.

من الشكل البياني (5) نلاحظ أن تعويضات تأمين الإنتاج الفلاحي عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث أن الانخفاض في قيمة التعويضات كانت خلال الفترة 2017-

2019 وذلك راجع لانخفاض عدد الفلاحين الذين يقومون بالتأمين على نشاطهم نتيجة أزمة انخفاض أسعار البترول التي أثرت على النشاط الاقتصادي ككل.

ب–دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

عادة تكون أغلب البيانات الاقتصادية محتوية لجذر الوحدة أو غير ساكنة، وبالتالي النتائج التي تحصل من هذا الانحدار تكون زائفه، ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف التي لا تعطي تفسيرا اقتصادياً ذا معنى، ستكون الخطوة الأولى في تحليل البيانات هي اختبار سكون السلاسل الزمنية (lardic & mignon, 2002).

رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller)، وفيما يلي النتائج المحصل عليها:

الجدول 5: نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحولة

المتغيرات	اختبار جذر الوحدة	ADF test		
		معلمة الاختبار	معلمة الاختبار عند 5%	القيمة الاحتمالية
(PRO)	level	0.7633	-1.9881	0.8599
	Deff 1st	-2.9771	-1.9995	0.0085
(IND)	level	0.6459	-1.9881	0.6459
	Deff 1^{st}	-2.3082	-1.9995	0.0285

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال نتائج اختبار (ADF) لسكون السلاسل الزمنية الأصلية، يتضح أن كلتا السلسلتين غير مستقرتين عند المستوى، وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلتين أصبحت كلتا السلسلتين مستقرتين، وهذا يعني أن السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى (1)I، وبالتالي لهما نفس درجة التكامل، وهذا ما يسمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك.

2.4 اختبار التكامل المشترك:

هناك عدة طرق لاختبار التكامل المتزامن أو المشترك بين السلسلتين، ومن أهمها اختبار انجل كرانجر–ذو الخطوتين الذي يطبق فقط في حالة وجود عالقة تكامل بين متغيرين فقط (Bourbonnais, 2015, p. 279)، ويمكن الخروج بقرارين بعد اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي كما يلي:

- إذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة فهذا يعني عدم وجود تكامل متزامن بين المتغيرين.
- إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة فذلك معناه وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين.

أ- تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك:

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وإجراء انحدار مردودية الإنتاج الفلاحي على تعويضات التأمين الفلاحي تحصلنا على العلاقة التالية:

الجدول 6: نتائج معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: DPRO	
Coefficient	Variable
0.002146	DIND
95252.95	C

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10.

ب-دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير:

للتأكد من استقرارية بواقي هذا النموذج نستعمل اختبار ديكي فولر الموسع التي نتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول 7: نتائج اختبار استقرارية بواقي الانحدار

المتغيرات	اختبار جذر الوحدة	ADF test		
		معلمة الاختبار	معلمة الاختبار عند 5%	القيمة الاحتمالية
(PRORESID)	level	-02.8959	-2.3209	0.0880

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10.

ومن خلال نظرة سريعة على معطيات هذا الجدول (7) يمكن القول أن سلسلة البواقي لمعادلة انحدار مردودية الانتاج الفلاحي على تعويضات التأمين الفلاحي غير مستقرة عند المستوى مما يعني عدم وجود تكامل متزامن بين pro و ind، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

2.4 تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) وتفسير النتائج:

بعد تحيد درجة التأخير المناسبة لنموذج (VAR) والمقدرة p=(2) وعند تقدير معادلات النموذج تحصلنا على النتائج الموضحة كما يلي:

الجدول 6: نتائج اختبار استقرارية بواقي الانحدار

Vector Autoregression Estimates	
PRO	
0.004946	IND(-1)
(0.01728)	
[0.28619]	
0.015636	IND(-2)
(0.01525)	
[1.02555]	
128162.6	C
(208868.)	
[0.61360]	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال نتائج تقدير النموذج توصلنا إلى أن زيادة مردودية الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني ترتبط بمقيمة تعويضات الخسائر التي تحصل عليها الفلاحين نتيجة الأضرار التي تعرضوا لها خلال السنوات السابقة، وبالتالي فان الدعم المقدم من طرف صندوق التعاون الفلاحي أثناء المحن التي يواجهها الفلاح تساعده على زيادة مردودية إنتاجه في السنوات اللاحقة، وهذا ما نلاحظه من نتائج النموذج.

بالنسبة لمرونة تعويضات التأمين للسنة الماضية $IND(-1)$ جاءت بإشارة موجبة ومعنوية، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين كل من مردودية الانتاج الفلاحي للسنة الحالية PRO وتعويضات التأمين للسنة الماضية $IND(-1)$، حيث أن كل زيادة في قيمة $IND(-1)$ بـ 100% ستؤدي إلى زيادة PRO بنسبة 0.48%، كما أن مرونة تعويضات التأمين للسنتين الماضيتين $IND(-2)$ جاءت بإشارة موجبة ومعنوية، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين كل من مردودية الإنتاج الفلاحي للسنة الحالية PRO وتعويضات التأمين للسنتين الماضيتين $IND(-2)$، حيث أن كل زيادة في $IND(-2)$ بـ100% ستؤدي إلى زيادة PRO بنسبة 1.5%.

تشير النتائج إلى أن قيمة معامل التحديد R-squared متوسطة قيمة حيث بلغت $R^2 = 50.2\%$ أي ان له قدرة تفسيرية متوسطة، وهو ما يشير إلى أن 50.2% فقط من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع يفسره المتغير المستقل، أي أنه وفق النموذج المتحصل عليه فإن التغيرات التي تحدث في تعويضات التأمين الفلاحي للفترات السابقة

تؤثر بنسبة 50.2% فقط في إجمالي التغيرات في مردودية الإنتاج الفلاحي بشقية النباتي والحيواني، والباقي تفسره عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

5. خاتمة:

يعتبر القطاع الفلاحي أحد الركائز الهامة التي تعتمد عليها التنمية الاقتصادية في غالبية الدول ومنها الجزائر (بوفلة ، 2019، صفحة 183)، وفي إطار النهوض بهذا النشاط الهام تبنت الجزائر عدة برامج وسياسات لدعم وتشجيع الفلاحين للتغلب على المخاطر والمعوقات التي يوجهونها، وذلك بغيت توفير الاحتياجات الغذائية للسوق المحلى والتصدير، ونظرا لما يواجهه هذا القطاع من مخاطر جمة كالبرد، الحرارة الشديدة، الجفاف، العواصف، الحرائق والإصابة بالآفات والحشرات وغيرها من الأخطار مما يؤدى إلى انخفاض الإنتاجية، ويظهر التأمين الفلاحي كألية هامة لتغطية الأخطار بحيث يعمل على حماية دخل الفلاحين وتشجيعهم على الاستثمار ومواجهة مختلف الأخطار المناخية التي تؤثر على إنتاجهم.

ويشكل الصندوق الجهوية للتعاون الفلاحي بولاية المسيلة أداة مرافقة لاستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي بنوعية النباتي والحيواني، نظرا لما يلعبه من دور في تغطية مختلف الأخطار.

1.5. نتائج الدراسة

- أثبت النموذج وجود علاقة طردية بين التأمين الفلاحي وانتاجية القطاع الفلاحي؛
- يعتبر التأمين الفلاحي أحد القطاعات الهامة لدفع عجلة التنمية الزراعية؛
- العقود التأمينية للفلاحين تسمح بالاستفادة من مختلف تدابير المرافقة المترتبة عن عقد التأمين؛
- تعتبر نسبة الإقبال على التأمين الفلاحي بصفة عامّة ضعيفة ودون المستوى المأمول وتتجلّى محدوديّة التغطية للمخاطر الفلاحيّة خاصّة من خلال ضعف حصّة التأمين الفلاحي من إجمالي معاملات قطاع التأمين؛
- التأمين الفلاحي يساهم في درء آثار المخاطر المستأمنة وتقليل الخسائر عن طريق الخدمات التي يقدمها الصندوق.
- التأمين الفلاحي يعتبر ضمانة للتمويل ومساهم في حل مشاكل الإعسار لأن وثيقة التأمين تعتبر هي الضمانة للبنوك الممولة.

2.5. اقتراحات الدراسة

- ضرورة منح الدولة إعانات مالية لدعم اكتتابات الفلاحين وذلك لتمكين الفلاحين الصغار من تأمين منتجاتهم بأقل تكلفة كما يفتح المجال أمام الفلاحين لاختيار عدة مستويات للضمان؛
- ضرورة توسع صندوق التعاون الفلاحي في زيادة عدد الأخطار المغطاة بما يتناسب مع حاجة المزارعين والأخطار الطبيعية وغير الطبيعية؛
- بث الوعي التأميني من خلال تفعيل دور المرشدين الفلاحيين وإقامة منتديات وملتقيات دورية بالأرياف عن التأمين الفلاحي؛
- تسهيل إجراءات التعويض حتى يتم في زمن أقل؛
- دعوة صندوق التعاون الفلاحي إلى تطبيق تخفيضات في تعريفات التأمين الفلاحي
- وضرورة اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي والتأمين الفلاحي على مستوى القوانين والسياسات الاقتصادية الكلية.

5. قائمة المراجع:

للجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية . (25 01، 1995). المادة 49 من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13 سنة 1995.

العيد قريشي . (2017). مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر. مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، 10(1)، 271-284. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/37114

زهير عماري، وأسامة عامر. (04 06، 2014). دور التامين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012/2000-. يوم دراسي حول: القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورها الامن الغذائي-حالة الجزائر-. سطيف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

عبد النور بومخاوف، وعبد الحميد كموش. (25 04، 2018). القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي لتحقيق النمو الاقتصادي -دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية المسيلة-.

الملتقى الوطني الاول حول: تحسين أداء الاقتصاد الجزائري–المداخل والحلول–. تبسة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة.

فاطمة الزهراء طاهري. (2011). دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية. مجلة العلوم الانسانية، 11(1)، 369–382. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49488

نبيلة بوفلة. (2019). حماية حقوق مستهلكي خدمة التأمين في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 182–203.

Bourbonnais, R. (2015). Économétrie. Paris: Dunod.

lardic, S., & mignon, V. (2002). économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financières. paris: economica.